آفاق الحكامة في الجزائر ضمن برامج دعم التنمية برنامجي –دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية وبرنامج كابدال- في اطار التعاون الدولي- دراسة مقارنة-

Prospects of Governance in Algerian within the Programs of Development Support in the Framework of International Cooperation: A Comparative Study

بجقينة ياسين(*)، بوهلال الطيب(**)

ملخص:

يناقش هذا المقال بعض من الاتفاقيات الدولية في مايخص تعزيز التنمية في الجزائر مثل: "**برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية**"، اضافة الى برنامج "**دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (CapDeL)**" حيث يتناول سياق هذه البرامج وكمحاولة للمقارنة بينهما بصفتهما برنامجين في إطار التعاون الدولية والتنمية المستدامة التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها.

كلمات مفتاحية: : التنمية السوسيو اقتصادية، برنامج كابدال (CapDeL)، الجزائر.

Abstract:

Algeria has been part of a number of programs and projects of international cooperation regarding social and economic governance, through which it seeks to promote development and the rationalization of governance at the sectorial and local level in a manner that reflects participatory democracy. This article attempts to examine this fact through comparing two important programs, CAPDEL and the socio-economic development support program, based on the sectorial approach and the approach of projects even though each of these programs has its own distinct character and thus generated different results.

Key words: CAPDEL; Algeria; Governance; International Cooperation; Hakama.

(*)- جامعة الجزائر 03، yacinbedjekina@gmail.com

(**)– المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، davidsas16@gmail.com

مقدمة:

من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في هذا التنمية تبنت الجزائر "برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية" في بداية الألفية، والذي هو عبارة عن أحد المشاريع الذي سطره الاتحاد الأوروبي مع الدولة الجزائرية من أجل دعم تنمية 50 بلدية فقيرة في شمال شرق الجزائر(تنمية اجتماعية، اقتصادية ومحلية) من أجل مكافحة جيوب الفقر في هذه المناطق، كما يعتبر برنامج تساهمي للتنمية المستدامة، وذلك فير العديد من الميادين مثل فك العزلة ووتوفير مياه الشرب وغيرها من الميادين، وبالرغم أن هذه التنمية قامت بدعم مع الاتحاد الاوروبي والتي مست البلديات الفقيرة في شمال شرق الجزائر دون أن تعمم على باقي الوطن او تساهم في اشراك المواطن في تسيير هذه البرامج.

حوكمة الإدارة العامة الطريق لتحقيق أهداف التنمية الإدارية

وهذا نقيض ماجاء به برنامج **كادبال** في سنة 2017 في اطار شراكة مع الاتحاد الاوروبي وكذلك منظمة الامم المتحدة، بغرض تطوير وتنمية أداء الجماعات المحلية باشراك الفواعل الاخرة الى جوانب الفواعل الرسمية المحلية من أمثال المجتمع المدني والقطاع الخاص، على الرغم ان هاته البرامج تختلف في الاطار الزماني وحتى لاتتشارك مكانيا (نطاق البلديات) والقطاعات المعنية بالتنمية، لكن البرنامجين كليهما يسعيان إلى الوصول إلى تنمية مستدامة في الجانب المحلي عن طريق التنمية الإقتصادية والاجتماعية والمحلية، وتحاول تعزيز الشراكة الحقيقية بين المجتمع المدني والمؤسسات العمومية في اطار التعاون الدولي بغرض تحقيق وتفعيل الحكامة المحلية الشاملة. وهذا مايدفعنا الى طرح الاشكالية التالي:

- كيف تساهم برامج دعم التنمية -برنامجي: التنمية السوسيو اقتصادية وكابدال- في تعزيز أفاق الحكامة المحلية في الجزائر؟

يندرج تحت هذا الاشكالية تساؤلات فرعية:

- هل تعتبر برامج دعم النمو المعنية متكاملة ام ضمن سياق مختلف؟
- الى أي مدى وُفقت هاته البرامج في تحقيق الاهداف المرجوة منها؟
- هل عززت هاته البرامج أفاق الحكامة المحلية في الجزائر؟

وينطلق هذا البحث من خلال الفرضيات التالية:

- جاءت برامج التنمية المعنية في إطار مختلف كلي بالرغم من انها مقدمة في إطار التعاون الدولي وموجهة للتنمية المحلية، الا أن الفارق الزمني وحده كبير -(15 سنة)، اضافة الى توجه هاته البرامج واهدافها التي تكاد ضمن قطاعات متباعدة.
- بالرغم من سعي الدولة الجزائرية الى تحقيق التنمية ضمن المساعدة الدولية الا أن هذا السعي لا زال بعيد كل بعد عن تحقيق الاهداف الحقيقية.
- هاته البرامج قامت بايضاح مفهوم الحكامة المحلية في الجزائر، لكنها غير كافية بعد، وهذا لعدة اعتبارات كثيرة والتي من بينها ضعف الارادة السياسية وهشاشة البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: الإطار المفاهيمي لبرامج دعم النمو' 'التنمية سوسيو اقتصادية وكابدال"

قبل التطرق الى أفاق الحكامة في الجزائر يجب التعريف ببرامج دعم النمو:

1- مشروع دعم التنمية السوسيو-اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر:

رسم الاتحاد الاوروبي في نهاية تسعينيات القرن الماضي سياسة جديدة في إطار التعاون الدولي باسم سياسة الجوار الافريقية، كمحاولة لمد يد التعاون مع القارة الافريقية ولقطع الطريق أمام المد الأمريكي والصيني الذي يزداد توسعا، وفي هذا الجانب أستفادت الجزائر الكثير من المشاريع والبرامج في في إطار التعاون الدولي المقدمة من قبل الاتحاد الاوروبي، والتي كان من بينها برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر في بداية الألفية الثانية.

حيث سطر هذا البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي والدولة الجزائرية من أجل دعم تنمية 50 بلدية فقيرة في شمال شرق الجزائر (تنمية اجتماعية، اقتصادية ومحلية)، وذللك بغية مكافحة جيوب الفقر في هذه المناطق. كما يعتبر برنامج تساهمي للتنمية

المستدامة، من خلال التركيز على محاربة الفقر عن طريق تحسين مستوى المعيشة للمواطنين في المناطق الريفية المعزولة. خاصة فئة النساء والشباب العاطلين عن العمل. والشكل التالي يوضح لنا طريقة هيكلة المشروع[1].

الشكل 1: هيكلة مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر.

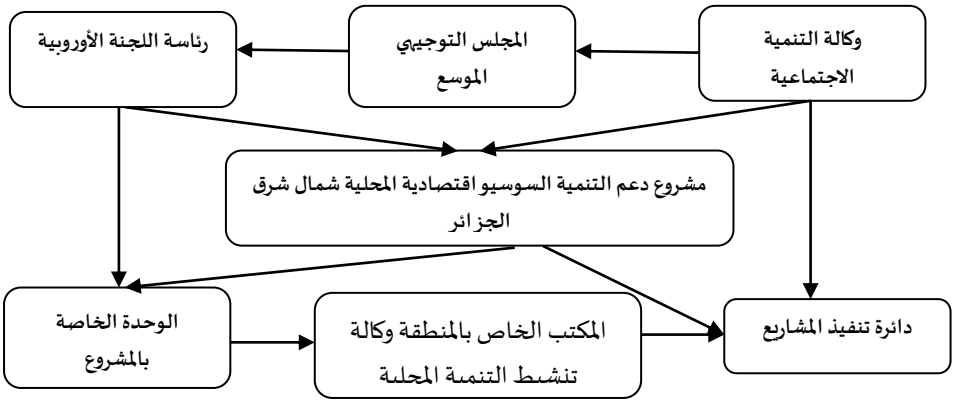

المصدر: رقية خالدي، **السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر- البطالة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014، ص 377.

2- برنامج كابدال CapDel:

أبدى العديد من الفاعلين الدوليين استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري المركزي والمحلي في مجال الديمقراطية التشاركية في اطار تكريس التنمية المحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والاتحاد الأوروبي، اللذان أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج "**دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية**" المعروف اختصارا ببرنامج أو

---

1 رقية خالدي، **السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر- البطالة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014، ص 377.

مشروع (**كابدال**) (**CapDeL**)، أو برنامج "**دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية**". (**كابدال**) هي الكلمة المعربة عن المصطلح الفرنسي (**Cap DeL**) الذي هو اختصار لـ: « Programme de renforcement des **Cap**acités des acteurs du **Dé**veloppement **L**ocal ».[2]

إذ هو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل من طرف الشركاء الثلاث (الحكومة الجزائرية، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، بمبلغ مالي قدره 10 مليون يورو، حيث تساهم الحكومة الجزائرية بـ: 2,5 مليون يورو، والاتحاد الأوروبي بـ: 7,7 مليون يورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ[3]: 170 000 يورو. وتعتبر هذه الشراكة بمثابة السند التقني الذي يتلخص في جلب الخبرة وتسيير المشاريع بحيث[4]:

- تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.
- تنضم وزارة الشؤون الخارجية إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.

---

2 أمينة طواولة، **برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)...خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة**، مقال منشور بالموقع: https://www.academia.edu/37959631/ تاريخ الإطلاع: 2019/02/06، التوقيت: 23:36.

3 برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر، **مطوية حول برنامج (كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية**، ص2. متحصل عليه عبر الرابط التالي:
www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/.../DépliantCapedlA.pdf تاريخ الإطلاع: 2019/02/06.

4 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)**، د.ص. متوفر على موقع الوزارة على الرابط التالي: http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf بتاريخ 2018/3/11، التوقيت: 15:14.

- يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الراشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.
- ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية_بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

وتحت شعار "**ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية**" يسعى برنامج (**كابدال**) إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية:

- الفاعلون الأساسيون: وهم المنتخبون والإدارة المحلية.
- المجتمع المدني: وهم جمعيات المجتمع المدني وسائر المواطنين غير المهيكلين داخل الجمعيات.

وكل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون. حيث يسعى هذا البرنامج يسعى إلى ترقية المواطنة النشطة والفعالة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية على الإسهام في تنمية الجماعة المحلية للتعزيز الديمقراطية التمثيلية والتشاركية.

ثانيا الاهداف المرجوة من برامج دعم التنمية " التنمية سوسيو اقتصادية وكابدال"

كان لإطلاق برامج دعم التنمية سوسيو اقتصادية وكابدال عدة اهداف نعددها فيما يلي:

1 -أهداف مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر؟

انطلق في تنفيذ مشروع التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر ابتداء من شهر نوفمبر 2002 حيث اعتبرت سنة 2004 نهاية المرحلة التجريبية له، ليدخل مرحلته الأساسية سنة 2005، قصد رفع مستوى التنمية المحلية الذاتية المستدامة. يتعلق الأمر بتشجيع تنمية المبادرات المحلية الإنتاجية من أجل تحسين المستوى المعيشي للفئات السكانية المحرومة على مستوى 50 بلدية التي يستهدفها المشروع، حيث قدم الاتحاد الأوروبي 50 مليون أورو كمنحة من أجل تمويل هذا المشروع، إضافة إلى الدعم المالي من

طرف الدولة الجزائرية. يشرف على هذا المشروع هياكل عملية منصبة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تتمثل في مديريات العمليات الخاصة بالمشاريع على مستوى ولاية عنابة بالإضافة إلى ستة مكاتب جهوية بالولايات التالية: " سوق أهراس، خنشلة، باتنة، بسكرة، ميلة وجيجل" مع 19 وكالة تنشيط محلي[5].

يركز هذا المشروع على ثلاث محاور أساسية هي:

- ✓ التنمية المحلية والتعزيز والمؤسساتي؛
- ✓ تنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية الاقتصادية؛
- ✓ ترقية النشاطات الإنتاجية.

الهدف من هذه النشاطات إشراك الفئات السكانية المحرومة والمنتخبين المحليين، هذا بالإضافة إلى البرنامج الموجه لتكوين المستخدمين على مستوى بلدية لتأطير وتنشيط الفئات السكانية.

بالنسبة للمحور الأول، تم تخصيص النشاطات لإعداد مخططات التنمية المحلية (PDL) لصالح كل بلدية يخصها المشروع، إذ يهدف إلى تحقيق الحاجيات والانشغالات المعبر عنها من طرف المواطنين بالإضافة إلى النشاط الأصلي الذي يهدف المشروع تحقيقه.

أما للمحور الثاني، الخاص بتنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية فقد تم تحديد 400 مشروع، منها 200 مشروع انطلقت وهي في طور الانجاز[6].

تم الاتفاق على هذه المشاريع بالتوازي مع مخططات التنمية المحلية وصادق عليها المشروع على أساس مدى توافقها مع النشاطات الإنتاجية حيث تم تخصيص 70% لقطاع الري (جر مياه الينابيع، شبكات السقي) و30 % لفتح المسالك وشق الدروب[7].

وأخيرا، بخصوص ترقية النشاطات الإنتاجية لتوليد المداخيل التكميلية لفائدة الفئات السكانية لاسيما لحسابها الخاص، تم تمويل القروض المصغرة، إذ أنه وفي مرحلة تجريبية

---

5 رقية خالدي، **مرجع سابق**، ص 378.

6 المرجع نفسه، ص 379.

7 المكان نفسه.

نموذجية تم تمويل ما يصل إلى 110 مشروع مصغر انطلاقا من جانفي 2006 لأعضاء 12 جمعية محلية تنموية[8].

وفي نفس السياق ومن أجل التقليص ومكافحة الفقر، قدم خبير تابع لأفراد المشروع مقاربة جديدة لاستهداف مجموعات الفقر وتحديد سبل تنميتها، سميت مقاربة وسائل العيش "**live lihood**"[9] تهدف هذه المقاربة إلى إعادة توزيع إنتاجية رأس المال بشكل عادل بين مختلف الفئات الاجتماعية. وكذا تحسين إنتاجية عمل الأسر الأكثر حرمانا.

كما يهدف هذا المشروع إلى تحفيز قدرات الأشخاص المنتمين إلى الفئات السكانية المحرومة من أجل تنمية المؤهلات المحلية وكذا العمل على امتلاكهم مشاريع خاصة عن طريق مساعدتهم في إنشاء مستثمرات فلاحية تمنحهم الاستقرار الاقتصادي، بالدرجة الأولى، وتحقق التنمية المحلية عن طريق وضع مسار إداري وحيد للتنمية المحلية الدائمة والتي ترتكز أساسا على العملية التشاركية بين السلطة المحلية والمستفيدين بدرجة ثانية[10]. ومنه يعتبر هذا المشروع بمثابة أداة تخطيط للتنمية المحلية على المستوى المتوسط والبعيد، خاصة أنه يتضمن أغلب الحاجيات الجماعية المعبر عنها سواء على مستوى المنشآت القاعدية أو على مستوى النشاطات الإنتاجية المولدة للمداخيل[11].

اضافة إلى انه يمكن اعتباره من أهم المشاريع التي لجأت إليه الحكومة الجزائرية في إطار التعاون الدولي من أجل القضاء على جيوب الفقر. وعلى الرغم أنه لم يستهدف كل القطر الوطني، إلا أنه كان مبادرة حسنة مكنت من رفع الغبن، ولو قليلا، على المناطق التي استهدفها المشروع.

2- أهداف برنامج كابدال CapDel:

---

8 وكالة التنمية الاجتماعية الحظائر، **رسالة وكالة التنمية الاجتماعية**، رقم 04، 2007، ص 18.

9 صليحة مقاوسي، **الفقر الحضري، أسبابه و أنماطه**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطية، 2008، ص 148.

10 ليلي مكاك، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة مقدمة في إطار استكمال الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، بحث غير منشور، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص 71.

11 المرجع نفسه، ص 72.

عرفت محاولات إرساء المسعى التشاركي في الجزائر عدة تطورات خاصة مع موجة "الإصلاحات" التي شرعت فيها الجزائر منذ 2011، فأخذت عبارات "الديمقراطية التشاركية" و"مشاركة المواطن" و"المواطنة الفاعلة"... مكانها الثابت في الخطاب السياسي الرسمي، وبصفة خاصة في التعديل الدستور لسنة 2016، الذي شهد إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع تعاون مع الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)، الذي يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة وقد ترجم ذلك ممن خلال برنامج **كابدال CapDel**[12].

كما يهدف برنامج كابدال من خلال مقاربة نموذجية سيتم تنفيذها في **10 بلديات** عبر التراب الوطني، إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات (من بداية 2017 إلى نهاية 2020) في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني[13].

وتتركز العناصر الرئيسية لبرنامج كابدال في ثلاث نقاط أساسية وهي: **المحاور الأربعة لبرنامج كابدال، التشخيص الإقليمي التشاركي، النتائج المتوقعة من برنامج كابدال.**

أ- المحاور الأربع لبرنامج كابدال: يسعى برنامج كابدال لتفعيل الديمقراطية المحلية التشاركية من خلال المحاور الأربع التالية:

1- الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفعلين المحليين: ويهدف هذا المحور إلى وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية في إدارة الشؤون البلدية، ويتم هذا بطريقة توافقية وتشاورية بين الطرفين (تشكيلات

---

12 UNDP, **document de projet développement local et démocratie participative CapDeL**, p1, valable dans le site web de l'UNDP, p14. Dat 11/3/2017, H : 00 :44 sur le lien: https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/DZA/prodoc%20capdel%20sign%C3%A9e.pdf,

13 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)**، مرجع سابق.

المجتمع المدني، السلطة المحلية). ليتم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي عبر ' **ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة**"[14] .

2- **عصرنة وتبسيط الخدمة العمومية:** تهدف إلى تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العمومية في أسرع وقت وبأقل تكلفة، من خلال إنشاء الشباك الموحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي.

3- **التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:** هي عملية إستراتيجية تهدف إلى المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، من خلال تعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي (تفعيل قاعدة جاذبية الإقليم، والتأكيد على مبدأ التسويق المحلي)، ولا يتأتى هذا الهدف إلا بإشراك كل الفاعلين في هذا الإطار وعلى المستوى المحلي.

4- **التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي:** في إطار النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية، يهدف هذا المحور لتعزيز هذا الدور في بعده المحلي من أجل دعم مرنوة الاقاليم في مواجهة المخاطر البيئية، من ضمان استمرارية العمل التنموي[15].

ومن أجل تحقيق أهداف هذه المحاور، تم إنشاء "**لجان محلية منتدبة**" تتكون من 23 عضوا على الأقل يمثلون مختلف شرائح المجتمع بالبلديات النموذجية، على غرار المنتخبين المحليين، المواطنين، موظفي الإدارة، لجان الأحياء والفاعلين الاقتصاديين. وتتمثل مهمة هذه اللجان المنتدبة في المساهمة والعمل على إثراء التشخيص الإقليمي لمكونات كل بلدية والنقائص التي تعاني منها، والذي يتم إعداده (أي التشخيص) من طرف

14 المرجع نفسه.

15 المكان نفسه.

خبراء، وهذا بغرض تحديد الأولويات والمساهمة في وضع برنامج دقيق حول التنمية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ[16].

ومن خلال هذا الإطار التشاركي ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة جنبا إلى جنب مع المجلس المنتخب لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية، وبذلك ستسمح هذه المشاركة في غرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة المحلية وتوطيد التماسك الاجتماعي. وعليه ستكون الإدارة المحلية في إصغاء دائم للسكان، أما فاعلوا المجتمع المدني فسيتمكنون من التعرف على كيفية تسيير شؤون البلدية.[17]

ولعلنا نتوقف هنا قليلا لنتساءل عن مدى تأثير هذه اللجان المحلية المنتدبة على المجلس البلدي المنتخب؟ ألا يعد ذلك مساسا بصلاحيات المنتخبين المحليين وتطاولا على الإدارة المحلية؟

قد يبدو الأمر للوهلة الأولى انتقاصا أو مساسا بالديمقراطية التمثيلية، لكنه في الحقيقة على العكس من ذلك إذ تشكل الديمقراطية التشاركية مكملا ضروريا للمجلس المنتخب لاتخاذ أفضل القرارات، وهو ما أكده وزير الداخلية السابق"نور الدين بدوي" في كلمته بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، حيث أكد أنه بإمكان المجالس المنتخبة والإدارة المحلية بالبلديات العشر النموذجية التخلي عن اتخاذ القرارات بصفة انفرادية وتتقبل الإصغاء واحترام آراء المواطنين وأخذها بعين الاعتبار[18].

ب- التشخيص الإقليمي التشاركي:

16 سعيد باتول، **خبراء جزائريون وأجانب لمواجهة العزلة وخلق الثروة بالمناطق النائية**، مقال منشور على موقع بوابة الشروق، بتاريخ 2017/9/30، متوفر بتاريخ 2018/3/11، التوقيت: 01:31 على الرابط:
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/535453.html

17 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)**، مرجع سابق.

18 -كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، ص9، متوفر بتاريخ 2018/3/11، التوقيت: 00:00 على الرابط:
https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/discours_du_ministre_micl.pdf

يعد التشخيص الإقليمي التشاركي أول خطوة لتنفيذ برنامج كابدال وهو عبارة عن "وصف للحالة الراهنة للبلديات النموذجية ودراسة حالة الحكامة وتسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية". ويقوم بهذه العملية فريق من الخبراء من "المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية" تحت إشراف وحدة تسيير مشروع (كابدال)[19].

ثالثا- برامج الدعم تنمية محلية متقاربة " التنمية سوسيو اقتصادية وكابدال" ضمن أطر مختلفة:

أتى برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر ضمن سياق دولي ووطني ودون مختلف لما جاء به برنامج كابدال بالرغم من التقارب الذي يجمعها وهو التنمية المحلية في بلديات الجزائر، حيث مس برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر 50 بلدية، بينما مس برنامج كابدال 10 بلديات، اذ ان كلا البرنامجين يتجهان صوب التنمية المحلية في البلديات، كما ان كلا البرنامجين جاء في إطار تعاون دولي ضمن مساعدات الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة.

إلا ان هاته المساعدات تختلف بداية من الدعم المالي المقدم من قبل هاته الهيئات الدولية، حيث قدم الاتحاد الأوروبي 50 مليون أورو كمنحة من أجل تمويل هذا المشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر، وهذا رقم مالي خمسة أضعاف لما رصد لبرنامج كابدال بمبلغ مالي قدره 10 مليون يورو، حيث تساهم الحكومة الجزائرية بـ: 2,5 مليون يورو، والاتحاد الأوروبي بـ: 7,7 مليون يورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: 170 000 يورو، وهذا يعكس ميدان المشروع نفسه اذ أن مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر موجه ضمن اطار التوجه العالمي للتنمية بداية الألفية الذي يعتبر امتداد للتركيز على التنمية للمقاربات القطاعية الاجتماعية والاقتصادية السائدة في اطار التعاون الدولي انذاك ضمن الاحتضان الاوروربي للافريقيا في اطارها التقليدي (التبعية والاستعمار)، ولقطع الطريق أمام التوسع الامريكي والصيني

19 -وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)**، مرجع سابق.

الذي زاد انتشار بداية التسعينيات مع سقوط الاتحاد السوفياتي وموجات التحول الديمقراطي الذي تشهده المنطقة[20]، ومنها دولة الجزائر التي كانت تسبح ضمن هذا التيار.

وعلى النقيض من ذلك جاء برنامج كابدال بدعم دولي اضافة الاتحاد الاوروبي نجد الأمم المتحدة في سياق عالمي يسعى الى ترسيخ الديمقراطية التشاركية بدل الديمقراطية التمثيلية، عن طريق إشراك المواطن بصفة مباشرة في وضع وتنفيذ السياسات المحلية، باعتبار المواطن وسيلة لتحقيق التنمية وهدفا لها في نفس الوقت، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء علاقة من الثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة من خلال آلية المشاركة السياسية قصد ترشيد التسيير المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المحلية واتخاذ قرارات محلية نابعة من المطالب الاجتماعية وتطلعات الساكنة للوصول إلى تنمية مستدامة[21]،

ان برنامج كابدال جاء لاشراك المواطن بصفته فاعل اساسي في ترسيخ الديمقراطية التشاركية المحلية كما أنه هدفا له، وهذا على عكس برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر الذي ترى في المواطن ليس مشاركا في تقديم الخدمة او مناقشتها فكيف بصياغتها، وهذا بصفته هدفا لها انطلاقا من التنمية المحلية من خلال الميادين التالية:

1) مشاريع انشاء الطرق وفك العزلة عن الافراد
2) امداد الافراد المياه الصالحة للشرب
3) أنجاز شبكلت التطهير
4) استصلاح الاراضي

---

20 نذير بطاطاش، **التعاون الأوروبي – الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية بتيزي وزو، 30 أفريل 2010، ص 3.

21 -فراحي محمد، برنامج كابدال (CAPDEL) كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 3، العدد 1، ص. ص 133،_147، جوان 2019، ص 134.

كل هذه الميادين تدخل ضمن التنمية المحلية للافراد لكنها لاتشرك هؤلاء الافراد في صياغة وتنفيذ هاته المشاريع التي تمس الميادين الخاصة بهم والتي تصب معظمها في انشاء البنية التحتية واستصلاح الاراضي الصالحة للزراعة، لابصورة تشاركية ولا بصورة ديمقراطية مثل ماهو موجود في برنامج كابدال، حتى أن مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر لم يشر الى المجتمع المدني أو القطاع الخاص لا صراحة او اشارة غير مباشرة، وهذا مرده قد يكون للتوجه العالمي والوطني التي تتبنه برامج التنمية ودعم النمو، التي كانت جل تركيزها على انشاء البنة التحتية والتركيز على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون الالتفاف الى المواطن بحد ذاته في صورته الفردية او المجتمعية، حيث يضع مشروع (كابدال) آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المحلي (المواطنين بالخصوص الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني، المتعاملين الاقتصاديين) إلى جانب السلطات المحلية (مسؤولون، منتخبون وموظفو الإدارة) في إدارة الشؤون البلدية.

يستهدف برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر 50 بلدية يشرف فيها هذا المشروع على هياكل عملية منصبة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تتمثل في مديريات العمليات الخاصة بالمشاريع على مستوى ولاية عنابة بالإضافة إلى ستة مكاتب جهوية بالولايات التالية: " سوق أهراس، خنشلة، باتنة، بسكرة، ميلة وجيجل" مع 19 وكالة تنشيط محلي.

والملاحظ أن هذا التوسع المكاني الذي يمسها برنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية يقرأ أن هذا البرنامج لايتركز في ولاية دون سائر الولايات أو حتى عدد محدود من الوكالات، لكن بالرغم من عدد الولايات التي تزيد عن 7 ولايات و19 وكالة محلية الا أنها تمس شمال شرق الولايات الجزائرية فقط، وهذا قد لايزيد عن 10% من الحيز المكاني لباقي الولايات الجزائرية كما أن هذا المشروع موجه ولايعمم على باقي ولايات الوطن، مقارنة بماهو موجود في برنامج كابدال الذي يستهدف من الناحية الجغرافية 10 بلديات نموذجية، وبالتالي عشر ولايات هي: بلدية تيميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها، بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، بلدية بني معوش بولاية بجاية، بلدية غزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلة

بولاية سطيف، بلدية جانت بولاية اليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة وبلدية بابار بولاية خنشلة.

حيث تم اختيار هذه البلديات كعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي. فمنها بلديات ساحلية، جبلية من الهضاب العليا والسهوب، وأخرى من الجنوب الكبير، وستشكل هذه البلديات النموذجية العشر حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية، بحيث ستتم الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة لتلك البلديات نماذج تتبناها بلديات أخرى عبر التراب الوطني مشابهة لها من حيث المقومات مستقبلا[22].

في هذه النقطة بالذات يؤخذ على برنامج كابدال اقتصاره على عشر بلديات من أصل 1541 بلدية في كل التراب الوطني، فهي تشكل نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يخلق جوا من اللامساواة بين الجماعات الإقليمية. وعلى الرغم من أن إدارة المشروع تبرر انتقاءها لتلك البلديات بصورة تضمن التنوع الذي يعرفه التراب الوطني من حيث مساحة كل بلدية وإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي، إلا أنه لا يخفى تعطش كل البلديات الجزائرية لمثل هذا الدعم المالي والتقني خاصة البلديات النائية المهمشة، ولكن ما يخفف من وطأة هذه اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص عزم الحكومة على تعميم المبادرة -إن نجحت- على كل البلديات مستقبلا .[23]

وهذا ما يقوي ويدعم برنامج كابدال مقارنة ببرنامج دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر، ومع ذلك لا يمكن إنكار أن اختيار عشر بلديات نموذجية فقط يعد خيارا استراتيجيا من طرف الحكومة على اعتبارها عينات مصغرة

---

22 المرجع نفسه، ص 135.

23 أمينة طواولة، **برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)**، مرجع سابق.

يمكن التحكم بها وتركيز الجهود عليها مع الأخذ في الحسبان أنها التجربة الأولى من نوعها في الجزائر، لتصبح هذه العينات مستقبلا نماذج يحتذى بها في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة.

خـاتمـة:

استفادت الدولة الجزائرية من العديد من برامج دعم التنمية في الطار التعاون الدولي وضمن التنمية المحلية، وكانت لها تجارب مشهودة بدءا من برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر الذي حاولت الجزائر من خلاله مراعاة الولايات الشمال الشرقية المعنية عن طريق مكافحة جيوب الفقر باستصلاح الاراضي والاهتمام بالبنى التحتية لهذا الحيز الجغرافي من الولايات المعنية من مرافق ضرورية (شق الطرق لفك العزلة، توفير مياه الشرب، وشبكة الصرف الصحي).

وبالرغم من ذلك لازالت هاته البرامج قاصرة ولم تقدم ما هو مرجو منها من أهداف بالرغم من المساعدات المرصودة لها التي تقارب 50 مليون اورو فلا زالت هاته الولايات تعاني وطأة الفقر وهشاشة البنى التحتية كما أنها لازالت لم تحقق اكتفاءها الذاتي بالرغم من استصلاح الاراضي بالرغم من مرور مايفوق 10 سنوات على البرنامج، وهذا للعديد من الاسباب والتي على رأسها عدم وضوح برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر في الواقع،حيث أن أغلب هذه الإحصائيات الخاصة بهذت البرنامج (سواء بخصوص عدد المشاريع أو عدد المستفيدين وكذا الأغلفة المالية) كلها إحصائيات تراهن عليها الدولة الجزائرية من أجل شراء السلم الاجتماعي وبالتالي يشوب هذه الإحصائيات بعض الغموض حول صحتها. إذا لا توجد جهات خاصة ومستقلة تقوم بتقييم مدى تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع. ومدي تأثيرها على الحياة العامة للمواطنين.

من جهة أخرى، جاء برنامج "كابدال" ضمن التنمية المحلية لكنه جسد أفاق الحكامة اكثر من خلال تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. وقد دامت هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات (من بداية 2017 إلى نهاية 2020) في عشر بلديات نموذجية عبر

التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني، وتعميمها مستقبلا على البلديات الأخرى عبر التراب الوطني سيتم تكوين مكوّنين وطنيين سيستفيدون من تكوين نظري وآخر عملي سيمكنهم مستقبلا من تكوين الفاعلين المحليين للبلديات النموذجية بمرافقة خبراء دوليين. لكن بالرغم من ان برنامج كابدال قارب على نهاية المدة الاولية له (نهاية سنة 2020) الا أن هذا لايخولنا ان نطلق حكم على برنامج كابدال في تحقيقه الاهداف المنشودة من عدمها، وكذلك ومدى تعزيز أفاق الحكامة بالرغم من ورشات التشاور الذي تنظمها البلديات النموذجية مع المجتمع المدني من نساء وشباب ومع المقاولين الخواص، غهمو لا زال في مسعاه الاولي والذي ينتظر أن يضع تقارير نهاية سنة 2020، لكي تعمم على باقي ولايات الوطن او تترك حبيسة الادراج كمثيلاتها من التجارب التنموية الجزائرية السابقة.

قائمة المراجع:

القوانين والمناشير الرسمية:

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)**، د.ص. متوفر على موقع الوزارة على الرابط: http://www.interieur.gov.dz.
- وكالة التنمية الاجتماعية الحظائر، **رسالة وكالة التنمية الاجتماعية**، رقم 04، 2007.
- كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية. متوفر بتاريخ 2018/3/11، على الرابط:
- https://eeas.europa.eu

- **3 التقارير الدولية:**

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر، **مطوية حول برنامج (كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية**، متحصل عليه عبر الرابط التالي: www.dz.undp.org.

UNDP, **document de projet développement local et démocratie participative CapDeL**, p1, valable dans le site web de l'UNDP. sur le lien: https://info.undp.org

المقالات والبحوث العلمية:

- فراجي محمد، برنامج كابدال (CAPDEL) كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 3، العدد 1، ص .ص133 _147، جوان 2019.

4- الرسائل والاطروحات:

- مقاوسي صليحة، **الفقر الحضري، أسبابه و أنماطه**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطية، 2008.
- خالدي رقية، **السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر- البطالة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014.
- طاطاش نذير، **التعاون الأوروبي–الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية بتيزي وزو، 30 أفريل 2010.
- مكاك ليلي، "**دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**"، مذكرة مقدمة في إطار استكمال الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، بحث غير منشور، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.
- **مواقع الانترنت:**
- طواولة أمينة، **برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)...خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة**، مقال منشور بالموقع: https://www.academia.edu/ .

- باتول سعيد، **خبراء جزائريون وأجانب لمواجهة العزلة وخلق الثروة بالمناطق النائية**، مقال منشور على موقع بوابة الشروق، بتاريخ 2017/9/30، على الرابط:
- https://www.echoroukonline.com.